

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الثانية
المعقدة يوم الاثنين
٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥:٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية

الرئيس : السيد سنغوي (زمبابوي)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

انتخاب نائب الرئيس والمقرر

تنظيم الأعمال

.../..

Distr.GENERAL
A/C.5/51/SR.2
18 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات
في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750,

.2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

انتخاب نائب الرئيس

١ - الرئيس: وجه الأنظار إلى المادة ١٠٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة وأبلغ اللجنة بأن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، ومجموعة الدول الآسيوية، على التوالي، قد رشحت السيد كلاوس - ديتري شتاين (ألمانيا)، والسيد سيد رفيق العالم (بنغلاديش) لمنصبي نائب الرئيس. وقال إنه لما كان هناك مرشحان لمنصبين، فإذا لم يكن هناك اعتراض، فسوف يعتبر أن اللجنة ترغب في الاستغناء عن الاقتراع السري.

٢ - وقد تقرر ذلك.

٣ - انتخب السيد كلاوس - ديتري شتاين (ألمانيا) والسيد سيد رفيق العالم (بنغلاديش) نائبين للرئيس بالتزكية.

انتخاب المقرر

٤ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأن مجموعة دول أوروبا الشرقية قد رشحت السيد إيفور غوميني (أوكرانيا) لمنصب مقرر اللجنة. ونظراً لعدم وجود مرشحين آخرين، وإذا لم يكن هناك اعتراض، فسوف يعتبر أن اللجنة ترغب في الاستغناء عن إجراء اقتراع سري.

٥ - وقد تقرر ذلك.

٦ - انتخب السيد إيفور غوميني (أوكرانيا) مقرراً بالتزكية.

٧ - السيد فلشيز آشر (نيكاراغوا)، أعطى الكلمة وفقاً للمادة ١١٠ من النظام الداخلي، وأكد أهمية اللجنة الخامسة بوصفها المحفل الرئيسي للحوار بين الجمعية والأمانة العامة. وقال إنه واثق من أن المسائل الباقية من الدورة السابقة يمكن حلها خلال الدورة الحالية.

تنظيم الأعمال (A/51/250) و A/C.5/51/5 و A/C.5/51/L.1

٨ - الرئيس: أبلغ أعضاء اللجنة بأن الجمعية العامة قد قبلت، في جلستها العامة الثالثة، جميع توصيات المكتب بشأن تنظيم الدورة (A/51/250). ووجه الأنظار بصفة خاصة إلى أهمية التوصية المتعلقة بالوفاء بالمواعيد المقررة، والمواضبة، والتوصية المتعلقة بالنصاب اللازم، والتوصية التي مؤداها أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تمارس ضبط النفس في تقديم المقترنات التي تطلب تقارير جديدة من الأمين العام. فعدد التقارير التي يتعين إعدادها في الواقع له أثر مباشر على ما إذا كان من الممكن إتاحة هذه التقارير بشكل

يتسم بحسن التوقيت، وهو الأمر الضروري لكي يتسعى تمكين الوفود من الاطلاع على التقارير قبل النظر فيها.

٩ - الرئيس: وجّه الأنظار إلى الرسالة (A/C.5/51/5) الموجهة إليه من رئيس الجمعية العامة بشأن المسائل التي أحيلت إلى اللجنة الخامسة، والتي يبلغ عددها ٣٧ مسألة. وبعد ذلك وجّه اهتمام اللجنة إلى الجدول الذي أعدته الأمانة العامة والذي يحتوي على المواعيد الزمنية المؤقتة لعملها، ثم إلى المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة (A/C.5/51/L.1) بشأن حالة الوثائق. وذكر أن اللجنة تواجه مرة أخرى حجما كبيرا من الأعمال وأن ترشيد أعمالها ينبغي أن يستمر، وهو هدف سوف يسعى إلى تحقيقه بالتشاور مع الوفود.

١٠ - الرئيس: استعرض أهم التوصيات الواردة في جدول الاجتماعات المقترن. وقال إن النظر في البنود ١١٩ و ١٢٦ و ١٢٩ و ١٢٤ و ١٥٧ و ١٢٥ سيبدأ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. ومن ١٥ تشرين الأول/أكتوبر فصاعدا، ستناقش اللجنة ثلاثة من أهم البنود في جدول أعمالها، وهي البنود ١١٦ و ١١٨ و ١٢٠. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، ستبدأ، تحت البند ١١٤، مناقشتها بشأن مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، التي يمكن، وفقا لما ذكرته الأمانة العامة وفي ضوء المسائل المشار إليها في اقتراحات الأمين العام، أن تستمر لمدة ثلاثة أسابيع تقريبا. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، ستناقش اللجنة مسالتين آخريتين ذاتي أهمية بالغة هما البند ١٢١ والبند ١٢٢. ويتبغي لوكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم تقديم معلومات موجزة إلى اللجنة دوريا بشأن مسألة الحالة المالية للمنظمة. ولن يناقش البند ١١١ لغاية ٤ تشرين الثاني/نوفمبر لكي يتسعى إعطاء اللجنة الاستشارية وقتا كافيا للنظر في التقارير ذات الصلة التي يبلغ عددها نحو اثنى عشر تقريرا وتقديم توصياتها. ولا يوجد بند معنون "وحدة التفتيش المشتركة" في جدول الأعمال العام الراهن، ولكن تقارير وحدة التفتيش المشتركة سينظر فيها تحت البنود التي تتصل بها. وأخيرا، من المتوقع أن يبدأ النظر في البند ١١٢ خلال الأسبوع الذي يبدأ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر لتمكين اللجنة من القيام في أبكر وقت ممكن باتخاذ القرارات التي أجلتها إلى الدورة الحادية والخمسين ريثما ينظر في الوثائق ذات الصلة.

١١ - وسينظر في تقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨ قرب نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، بالاقتران مع تقرير لجنة البرنامج والتنسيق وتعليقات اللجنة الاستشارية.

١٢ - ومن المتوقع أن يؤدي الجدول الزمني المقترن إلى تمكين اللجنة من الانتهاء من مناقشتها العامة بشأن عدد من المسائل في تاريخ مبكر إلى حد بعيد وتكرис جزء كبير من الأسابيع الأخيرة للدورة للمشاورات غير الرسمية.

١٣ - ومن المقرر أن تجرى الانتخابات لمجلس الشواغر في الهيئات الفرعية وغيرها من الانتخابات (البند ١٧ من جدول الأعمال) في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر وسيقفل باب الترشيحات في الساعة ١٨:٠٠ من يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

١٤ - السيدة رودريغيز أباسكار (كوبا): ذكرت أن النظر في البند المتعلق بتحطيط البرامج من المقرر أن يبدأ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك ينص النظام الداخلي على استعراض البرامج على الصعيد الحكومي الدولي، وعلى ذلك فمن الصعب معرفة الكيفية التي ستتمكن بها اللجان الأخرى من استعراض هذه البرامج قبل أن تبدأ اللجنة الخامسة في مناقشة المسألة.

١٥ - السيد مينكفيلايد (هولندا): وجّه أنظار اللجنة إلى مسألة نصيبي الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا في تمويل عمليات حفظ السلام. فهاتان الدولتان عضوان في المنظمة منذ عام ١٩٩٣ ولم تقرر الجمعية العامة بعد المجموعة التي ستنضم إلية فيما يتعلق بتحديد الاشتراكات المقررة بالنسبة لميزانية عمليات حفظ السلام. وقد صنفت خمس دولأعضاء جديدة أخرى في الوقت ذاته. ولكن الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا لم تدعيا بعد لدفع أي اشتراك - وكلما طال الانتظار، سيزيد ثقل العبء بالنسبة لهما عندما تقدر اشتراكاتهما بأثر رجعي. وعلى ذلك فسيكون من الضروري تكريس جلسة غير رسمية لهذه المسألة تحت البند المعنون "الجوانب الإدارية المتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام".

١٦ - السيد شراميك (الجمهورية التشيكية): أشار إلى أن المسألة معلقة منذ ثلاث سنوات، بالرغم من الجهد المبذولة لحلها وذكر أن الأسباب التي تعيق الوصول إلى حل ما زالت قائمة. وقال إن الحكومة التشيكية إذا أعطيت فرصة ستكون على استعداد لتقديم مقترن جديد يستهدف إلى حل هذه الحالة.

١٧ - السيد الزميتي (مصر): ذكر أنه لم يعيّن تاريخ محدد للنظر في ميزانية عدد من عمليات حفظ السلام. وفي السنوات الأخيرة، وجدت اللجنة نفسها في حالة يتعيّن عليها فيها النظر، خلال الأسبوع الأخير من الدورة في حالات عمليات لم تذكر على وجه التحديد في جدول الاجتماعات - مما يمثل مشاكل مؤكدة للوفود. وعلى ذلك ينبغي للأمانة العامة أن تقدم على الأقل تواريخ تقريرية للمناقشات بشأن جميع عمليات حفظ السلام.

١٨ - السيد شتاين (ألمانيا): أيد طلب هولندا بالنظر في مسألة الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا في جلسة غير رسمية.

١٩ - السيد جيسنسي (سلوفاكيا): قال إن وفده يؤيد اقتراح هولندا.

٢٠ - السيدة بينيا (المكسيك): قالت إن من المهم معرفة السبب في عدم بدء المناقشة بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنطين ١٩٩٦-١٩٩٧ إلا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الواقع، فإن مسألة استخدام الموظفين المتقاعدين هي إحدى المسائل التي ينبغي استعراضها على سبيل الأولوية خلال الدورة وأنها، إذا لم تكن مخطئة، فإن ١٥ تشرين الأول/أكتوبر هو بالتحديد آخر موعد يلزم فيه اتخاذ قرار بشأن المسألة. وعلاوة على ذلك، فالوفد المكسيكي يتطلع إلى سماع رد على السؤال الذي أثاره الوفد الكوبي كما أنه يؤيد اقتراح هولندا. ويوافق الوفد على أنه ينبغي تكريس جلسة غير رسمية لمشكلة الأنحصار المقررة

للسوفيétية التشيكية وسلوفاكيا لتمويل عمليات السلم وينبغي، إذا أريد تقديم اقتراح جديد، إعطاء جميع الوفود فرصة للنظر فيه قبل المناقشة. وبهذه الطريقة، تتفادى اللجنة انعدام الشفافية الذي يميز أحيانا القرارات من ذلك النوع.

٢١ - السيدة رودريغيز أباسكار (كوبا): قالت إن الوثيقة A/C.5/51/L.1 لم يذكر فيها، تحت البند ١١٨ من جدول الأعمال المؤقت (الميزانية البرنامجية لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧)، تقرير الأداء الذي يلزم قيام الأمين العام بتقديمه عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٠/٥٠ و ٢٣١/٥٠. كما أنها لم تجد أي ذكر للتقرير الذي كان من المقرر أن تقدمه اللجنة السادسة، تحت البند ١٢٢ من جدول الأعمال المؤقت (إدارة الموارد البشرية)، الذي يعالج إصلاح النظام الداخلي لإقامة العدل. ولما كان من المقرر أن تبدأ اللجنة الخامسة بنظرها في تلك المسألة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، يود وفدها معرفة ما إذا كان سيزود بالوثيقة ذات الصلة قبل ذلك التاريخ. وعلاوة على ذلك، فهو ينتظر باهتمام الرد على سؤال الوفد المكسيكي عن تقرير استخدام المتقاعدين.

٢٢ - السيد إيتوكيت (أوغندا): قال إن كثيرا من الوثائق المدرجة في الوثيقة A/C.5/51/L.1 قد أصدرت بالفعل. ولكي يتضمن إحراز أكبر قدر ممكن من التقدم، ينبغي للجنة أن تزود بجميع الوثائق مقدما لا أن تتلقاها في اليوم الذي من المقرر فيه أن تناقش المسائل التي تتصل بها تلك الوثائق.

٢٣ - السيد كيلي (أيرلندا): أشار إلى البيان الذي أدلت به ممثلة كوبا، وسأل عما إذا كان المتفق عليه هو إلا تناول اللجنة البند ١٤ من جدول الأعمال حتى تتلقى تعليقات من اللجان الرئيسية الأخرى. وذكر أنه يعتقد أنه من الأفضل أن تبدأ المناقشة فورا وأن يطلب إلى اللجان الأخرى إحالة آرائها في أقرب فرصة ممكنة.

٢٤ - السيدة بيبينا (المكسيك): قالت إن اللجنة قد وجدت نفسها في موقف مماثل خلال الدورة التاسعة والعشرين. ففي تلك المناسبة، أرسل الرئيس رسائل إلى رؤساء اللجان الرئيسية الأخرى يطلب منها تعليقاتها وحدد موعدا نهائيا لتلقي آرائها. وإذا اتبعت اللجنة نفس الإجراء خلال الدورة الراهنة سيكون لديها الوقت للنظر في تلك التعليقات قبل مناقشة البند ١٤ من جدول الأعمال.

٢٥ - السيد ثورن (المملكة المتحدة): قال إن لجنة البرنامج والتنسيق لم تستطع التوصل إلى اتفاق بشأن الشكل النهائي للخطة المتوسطة الأجل. وفي الماضي، أرسل رئيس اللجنة الخامسة رسائل إلى غيره من الرؤساء طالبا آراءهم. ويمكن اتباع الإجراء نفسه خلال الدورة الراهنة، وينبغي تحديد موعد نهائيا لتلقي هذه التعليقات.

٢٦ - السيد إيتوكيت (أوغندا): قال إن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق من المتوقع إصداره في أقرب وقت ممكن. وذكر أن بعض البرامج في الخطة المتوسطة الأجل تستلزم مدخلا من اللجان الرئيسية الأخرى وإن ...

الجمعية العامة قد أكدت في هذاخصوص، في قرار اتّخذ خلال الدورة التاسعة والأربعين، على ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار جميع الآراء التي تعرب عنها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة. ولذلك يؤيد وفده الاقتراح المكسيكي بأن تُرسل رسائل إلى رؤساء اللجان الأخرى تطلب آراؤها قبل قيام اللجنة الخامسة بمناقشة مسألة تخطيط البرامج. وعلاوة على ذلك، فسيكون من المفيد معرفة ما إذا كانت جميع الأجهزة القطاعية ولا سيما مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قد استطاعت إحالة آراءها بشأن الخطة المتوسطة الأجل إلى لجنة البرنامج والتنسيق.

٢٧ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في أن تأذن له بالكتابة إلى رؤساء اللجان الرئيسية طالبا منهم آراءهم بشأن الخطة المتوسطة الأجل ومحدداً موعداً نهائياً لتقديم الردود.

٢٨ - السيد مينكفيلد (هولندا): قال إن البند ١١٤ من جدول الأعمال يعالج مسألة أحيلت إلى اللجنة الخامسة بمفردها. ويمكن للجنة الخامسة أن تبدأ أعمالها وألا تطلب آراء اللجان الأخرى إلا إذا رأت أنها تحتاج إلى مدخلاتها خلال المناقشة. وإذا ظهرت هذه الحاجة، يقوم الرئيس بطلب الآراء من رئيس اللجنة المعنية بشأن نقاط محددة جداً. ويبدو أن وفده يذكر أن هذا الإجراء قد اتّبع خلال الدورة التاسعة والأربعين. وهو مستعد لتأييد الاقتراح الكوبي بأن تبدأ مناقشة المسألة في أسرع وقت ممكن إذا كان المقصود هو أنه بالمضي قدماً بالطريقة المبينة، سيكون لدى اللجنة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع إضافية للنظر في المسألة وفي أي ملحق لاحق من اللجان الأخرى، لأن تلك اللجان تنتهي عادة من أعمالها قرب نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٩ - السيدة جويكوشيا (كوبا): قالت إن قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ينص على أنه ينبغي للهيئات الحكومية الدولية واللجان الرئيسية الاشتراك في النظر في عنصر تخطيط البرامج من الخطة المتوسطة الأجل. وما فتئت ممارسة اللجنة الخامسة تمثل في قيام الرئيس بإرسال رسائل إلى رؤساء جميع اللجان الرئيسية كمسألة اعتمادية وليس فقط عندما تظهر آراء مختلفة. وعلى ذلك يقترح وفدها أن تبدأ اللجنة الخامسة نظرها في البند وفي الوقت نفسه تطلب من اللجان الأخرى إرسال آراءها. وهذا النهج تزداد أهميته بالنظر إلى أنه خلال الدورة الراهنة معروض على اللجنة خطة متوسطة الأجل جديدة لم تنظر فيها جميع الهيئات الحكومية الدولية المختصة. وهذا التحليل من شأنه أن يجعل من الأسهل تذليل الصعاب التي لم تحلها لجنة البرنامج والتنسيق. وعلى أية حال، فمن المؤسف أن المسألة لم تناقش مباشرة من جانب اللجان الرئيسية؛ حيث أن ذلك كان من شأنه تعجيل أعمال اللجنة الخامسة بدرجة كبيرة.

٣٠ - السيدة بينيا (المكسيك): قالت إنه خلال الدورة التاسعة والأربعين، أرسلت رسالة إلى رئيس كل لجنة رئيسية، وليس فقط إلى رؤساء بعض اللجان.

٣١ - السيد ريباش (الولايات المتحدة الأمريكية): أيد الاقتراح الذي قدمه ممثل هولندا بعدم طلب الآراء إلا إذا شأت ضرورة لذلك. وقال إن اللجنة قد تلقت ردوداً قليلاً على الرسائل التي أرسلتها إلى رؤساء اللجان الأخرى خلال الدورة التاسعة والأربعين.

٣٢ - السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية): ذكر أنه من المقرر أن تبدأ المناقشة بشأن البند ١١٦ من جدول الأعمال (الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧) في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وأشار إلى الاقتراح الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين في الدورة الخمسين المستأنفة تطلب فيه من الأمانة العامة توفير معلومات تفصيلية عن الموظفين المقرر إنهاء خدمتهم. وينبغي توفير هذه المعلومات بأسرع وقت ممكن؛ حيث أن ذلك من شأنه أن يسهل دراسة اللجنة للمسألة.

٣٣ - السيدة جويكوشيا (كوبا): قالت إن قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ينص على التطبيق التام للقواعد المنظمة لتنظيم البرامج والمشاورات المنهجية مع جميع الهيئات المختصة لكي يتضمن تحسين عملية التشاور فيما يتعلق بالخطة المتوسطة الأجل. والتصرف خلافاً لذلك من شأنه أن يشكك في مقرر اتخاذه بالفعل الجمعية العامة.

٣٤ - السيدة أميرسون (البرتغال): اقترحت أن يكتب الرئيس إلى رؤساء اللجان الأخرى طالباً آراءها ومحدداً موعداً نهائياً للردود. ويمكن للجنة الخامسة في الوقت نفسه أن تبدأ نظرها في المسألة.

٣٥ - الرئيس: قال إنه، إذا لم يسمع اعتراض، سيكتب إلى رؤساء اللجان الأخرى طالباً آراءها ويحدد موعداً نهائياً لتلقي الردود. وستبدأ اللجنة نظرها في البند في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر.

٣٦ - السيد مينكفييد (هولندا): اقترح أن تبدأ المناقشة بشأن البند ١١٤ من جدول الأعمال في ٧ تشرين الأول/أكتوبر وأن يؤجل أي قرار بشأن استشارة اللجان الأخرى من عدمه حتى ذلك الحين. فالجلسة الراهنة الغرض منها هو أن تكرس لتنظيم أعمال اللجنة الخامسة.

٣٧ - السيدة جويكوشيا (كوبا): قالت إن وفدها لا يمكنه قبول اقتراح ممثل هولندا، الذي يناقض الإجراء المعتمد المتمثل في التشاور مع اللجان الأخرى. ومع ذلك فقد يرغب الرئيس في دراسة المسألة مع أعضاء مكتب اللجنة الآخرين لكي يتضمن إيجاد حل يتجلّى فيه ممارسة اللجنة الخامسة وأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. ووفدها يؤيد الاقتراح البرتغالي، الذي يأخذ في اعتباره المواقف المختلفة ومن شأنه أن يمكن اللجنة من البدء في المناقشة بشأن المسألة قبل تلقي آراء اللجان الأخرى. ومع ذلك لا ينبغي مناقشة البند قبل ٢١ تشرين الأول/أكتوبر لكي يتضمن إتاحة الوقت لجميع الوفود لدراسة تقرير لجنة البرنامج والتنسيق.

٣٨ - الرئيس: سُأله إذا كان ممثل هولندا يمكنه قبول الاقتراح البرتغالي.

٣٩ - السيد مينكفييد (هولندا): قال إن وفده لا يمكنه قبول الاقتراح البرتغالي نظراً لأن هناك مسألة موضوعية تتعلق ببند من بنود جدول الأعمال. والمنهج الأكثر اتساماً بالحكمة هو مواصلة المناقشة عندما تبدأ اللجنة في مناقشة البند ذي الصلة من جدول الأعمال، لا في سياق تنظيم أعمال اللجنة.

٤٠ - السيدة جويكوشيا (كوبا): قالت إن وفدها لا يمكنه قبول الاقتراح الذي قدمه ممثل هولندا لأنه يعتقد أن المسألة تتصل بتنظيم الأعمال.

٤١ - الرئيس: اقترح إجراء مشاورات مع ممثلي كوبا وهولندا، وكذلك ممثلي المكسيك وأوغندا وأن تبلغ نتائج تلك المشاورات إلى أعضاء اللجنة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٢ - السيد إيتوكيت (أوغندا): أيد اقتراح الرئيس وقال إنه يفهم أن إجراء المشاورات لن يؤثر على مشروع برنامج عمل اللجنة.

٤٣ - السيدة جويكوشيا (كوبا): قالت إنها ليس لديها اعتراض على المشاركة في المفاوضات المقترحة؛ وسيترشد وفدها بالحاجة إلى تنفيذ القرار ٢١٣/٤١، الذي لا يمكن تنفيذه تلقائياً. وذكرت أن موافقة وفدها على التاريخ الذي ينبغي للجنة الخامسة أن تبدأ فيه نظرها في المسألة ستتوقف على الطرائق المرتآة للمشاورات مع اللجان الرئيسية. والمناقشة الراهنة لا تعزز بأي حال تنفيذ المقررات التي اتخذها أعضاء مكتب اللجنة بغية تسهيل أعمال اللجنة، في وقت تشكل فيه الكفاءة شاغلاً رئيسياً للكثير من الوفود.

٤٤ - السيدة بينيا (المكسيك): قالت إنها تفهم أنه، بصرف النظر عن المشاورات غير الرسمية، ستأخذ اللجنة الخامسة لرئيسها بالكتابة إلى رؤساء اللجان الأخرى، والسؤال الوحيد هو متى يجري ذلك. وإذا أعطي الرئيس ولاية فورية بكتابة تلك الرسائل، دون المساس بالمفاوضات اللاحقة، فيمكن للجنة إحراز تقدم أسرع في أعمالها.

٤٥ - السيد العماري (تونس): قال إنه يأسف لأن اقتراح البرتغال لم يُقبل، وأكد أن المناقشة التي جرت للتو برمتها تدرج تحت بند تنظيم الأعمال؛ وعلاوة على ذلك، فنظرًا لأن الوفدين الكوبي والهولندي ليسا هما الوفدان الوحيدان المعنيان، فهو يود أن تُفتح المفاوضات للوفود الأخرى.

٤٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن الموضوع ليس هو تغيير عملية المشاورات مع اللجان الرئيسية، ولكن البت في موعد طلب آرائها. وهذه هي المسألة التي ينبغي معالجتها في المشاورات مع كوبا وهولندا وغيرهما من البلدان المعنية.

٤٧ - السيد مينكفيلد (هولندا): قال إن وفده مستعد لأن يكون مرنا وأنه إذا كانت اللجنة الخامسة قد قررت في الدورة التاسعة والأربعين أن يكتب الرئيس على الفور إلى رؤساء اللجان الأخرى قبل أن تبدأ اللجنة في نظر بند جدول الأعمال، فإن وفده لن يعارض استمرار تلك الممارسة. ومع ذلك إذا لم يكن ذلك هو الحال في الدورة التاسعة والأربعين، فإن هولندا تفضل إجراء المشاورات بشأن الموضوع.

٤٨ - السيد أكاكبو - ساتشيفي (أمين اللجنة): أكد أنه خلال الدورة التاسعة والأربعين، قررت اللجنة الخامسة فعلا، في جلستها المتعلقة بتنظيم الأعمال، أن تكتب إلى رؤساء اللجان الرئيسية الأخرى لطلب آراءها.

٤٩ - الرئيس: سأل عما إذا كان يمكنه، بناء على ذلك، اتباع الإجراء المذكور وطلب آراء اللجان الأخرى بالكتابة إلى رئيس كل منها.

٥٠ - تقرر ذلك.

٥١ - الرئيس، أشار إلى اقتراح هولندا بشأن الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا، وقال إنأعضاء مكتب اللجنة الخامسة سينتظرون في المسألة ويقدمون تقريرا عنها إلى أعضاء اللجنة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر.

٥٢ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): أوضح أنه لم تعط تواريخ في برنامج العمل المقترن بالنسبة لبعض بنود جدول الأعمال المتعلقة بعمليات حفظ السلام لأنه، لكي يتسمى تفادي الإفراط في تحميل الجزء الرئيسي للدورة، اعتمدت الجمعية العامة دورة سنوية تمتد من تموز/ يوليه إلى حزيران/يونيه بالنسبة لتلك العمليات. وعلى ذلك ستعود اللجنة الخامسة إلى مسألة عمليات حفظ السلام في الجلسات اللاحقة خلال الربع الثاني من عام ١٩٩٧، ولن يبيت خلال الجزء الأول من الدورة الحادية والخمسين إلا في البنود التي حدد تاريخ بالنسبة لها. وفيما يتعلق بالبند ١١٦ من جدول الأعمال (الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧)، أثير سؤال بشأن المقررات التي اتخذتها اللجنة الخامسة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣١/٥٠ و٢٣٢/٥٠، اللذين يتعلكان بالأنشطة التي يجري التكليف بها بعد اعتماد الميزانية البرنامجية. وفي ذينك القرارين، طلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا يحتوي على مقتراحات بشأن الوسائل الممكنة لاستيعاب التكاليف المتصلة بتلك الأنشطة في الميزانية البرنامجية. وقد ذكر الأمين العام في تقريره (A/C.5/50/57/Add.1) أنه ليس هناك ما يدل على أنه يوجد زيادة في الإنفاق عن الحدود المقترنة في الميزانية كنتيجة لتلك الولايات الجديدة، ولكنه سيكون في موقف أفضل لتقديم المقتراحات المطلوبة في سياق تقرير الأداء الأول، وفي ذلك الوقت سيكون المزيد من التجارب في تنفيذ البرامج الراهنة قد اكتسب، معأخذ كل العوامل ذات الصلة في الاعتبار. وعلى ذلك يرى الأمين العام أنه ينبغي للجنة الخامسة أن تنظر في المسألة في ضوء ذلك التقرير. وفيما يتعلق بعمليات إنهاء الخدمة بشكل غير طوعي، من السابق لأوانه تقديم تقرير عن المسألة لأنه يجري حاليا بذل جهود لنقل جميع الموظفين المعينين. وينبغي أن يكون استخدام المتقدعين واحدة من أولى المسائل التي ستناقش خلال نظر اللجنة في البند ١٢٠ من جدول الأعمال (إدارة الموارد البشرية).

٥٣ - السيد أكاكبو - ساتشيفي (أمين اللجنة)، قال ردا على سؤال قدمته كوبا، إن اللجنة السادسة قد قررت النظر في مسألة إصلاح النظام الداخلي لإقامة العدل في ٢٠ أيلول/سبتمبر وإنه من المتوقع أن تتلقى اللجنة الخامسة تقريرها بحلول نهاية الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر؛ وهذا من شأنه أن يمكن اللجنة

الخامسة من الالتزام ببرنامج العمل المقترن. ومع ذلك إذا لم يتحقق ذلك، ستكون اللجنة الخامسة ملزمة بتوجيه نظرها في المسألة. وردا على سؤال من أوغندا، قال إن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق من المتوقع أن يصدر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

٥٤ - السيدة بينيا (المكسيك): قالت إنها تود الحصول على معلومات أكثر بشأن النظر في البند ١٢٠ من جدول الأعمال، لأنه يبدو أن البند قد أعطي أولوية وأنه قد تقرر النظر فيه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر على الأكثر لسبب محدد: وهو ضمان تلبية الاحتياجات من خدمات المؤتمرات.

٥٥ - السيد أكاكبو - ساتشيفي (أمين اللجنة): قال إنه وفقا للمذكرة المتعلقة بحالة الوثائق، فإن التقرير المتعلق باستخدام المتقاعدين قد صدر بالفعل، بوصفه الوثيقة A/C.5/51/2.

٥٦ - السيدة بينيا (المكسيك): سُئلت عما إذا كان من الممكن للجنة الخامسة، بعد أن صدر التقرير بالفعل، النظر في المسألة قبل ٧ تشرين الأول/أكتوبر؛ لأن ذلك سيعطي اللجنة وقتا كافيا لاتخاذ قرار قبل الموعد النهائي المحدد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٥٧ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد ترغب في إبداء تعليقات على التقرير قيد النظر؛ وعلى ذلك يجب أن تُعطى وقتا كافيا لدراسة التقرير، وهو ما لم تستطع القيام به حتى الآن.

٥٨ - الرئيس: اقترح أن تتبع اللجنة الخامسة أعمالها، مع مراعاة التعليقات والاقتراحات التي أبديت؛ ويمكن إجراء التغييرات في برنامج عملها على الدوام في خلال الدورة.

٥٩ - تقرير ذلك.

اختتمت الجلسة الساعة ١٧٠٠